افتتحه البيلاوي بالقاهرة وسط حضور عدد كبير للمسؤولين والخبراء من مصر ودول التعاون

«المنتدى الاستثماري المصري-الخليجي» يبحث أفاق التعاون بين البلدين

سلطان الجابر خلال «المنتدى الاستثماري المصري - الخليجي»

البيلاوي متحدثا خلال المؤتمر

■ صالح: حل العديد من المشكلات التي تواجه الاستثمارات العربية في مصر

■ سلطان الجابر: النمو الاقتصادي المستدام ضرورة لتحقيق الأمن والاستقرار

افتتح الدكتور حازم الببلاوي رئيس مجلس الوزراء المصري صباح امس الأربعاء فعاليات المنتدى الاستثماري المصري-الخليجي، والذي يقام في القاهرة بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك على مدار يومي الرابع والخامس من الجاري، وسط اهتمام وتواجد اقتصادي رفيع المستوى، وبمشاركة واسعة من الوزراء والسفراء ورجال المال والأعمال والاقتصاد وكبار المستثمرين في مصر، وممثلي مجتمع الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين وسلطنة عمان، وممثلين عن جهات استثمارية دولية بمن فيها صندوق الاستثمار الروسي المباشر، وممثلين عن كبرى الكيانات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية وأوروبا.

وألقى رئيس مجلس الوزراء المصري كلمة خلال افتتاح المنتدى أكد فيها على أهمية مثل هذه التظاهرات الاقتصادية العربية في دعم مستقبل الاستثمار والاقتصاد في مصر والمنطقة العربية آملاً في سرعة استقرار الأمور الداخلية بمصر حتى يتمكن الاقتصاد الوطني من معاودة الانطلاق والنمو بالقدر المأمول.

بدأت فعاليات المنتدى بكلمة افتتاحية، ألقاها السيد أسامة صالح وزير الاستثمار بجمهورية مصر العربية، رحب خلالها بالحضور من الأشقاء العرب من المستثمرين، وصناع القرار الاقتصادي، وممثلي مجتمع الأعمال العربي والخليجي، موجها التهنئة لدولة الإمارات العربية الشقيقة، حكومة وشعبا، بمناسبة الاحتفالات بيومها الوطني، وكذلك لفوزها بحق تنظيم معرض إكسبو 2020، الذي من المقرر أن يقام بإمارة دبي تحت عنوان «تواصل العقول وصنع المستقبل»، والذي يدعو للفخر لكل عربي.

وأكد أسامة صالح في كلمته أننا نعيش اليوم لحظة مهمة وفارقة على صعيد التعاون المصري-الخليجي، حيث تتجه أنظار العالم الآن إلى القاهرة، لتشهد هذا التجمع العربي الاقتصادي المهيب، الذي يعد الحدث الاستثماري الأكبر والأهم بعد ثورة الـ30 من يونيو، والذي يؤكد أن مصر قادرة على استقطاب اهتمام كبار المستثمرين العالميين.

وأوضح صالح في كلمته أن الحكومة المصرية عكفت على مدار الشهور الماضية على العمل بكامل طاقتها وخبراتها، من أجل تجاوز الآثار المترتبة على التطورات السياسية المتلاحقة، والاستمرار في انتهاج السياسات والإجراءات التي من شأنها دعم مناخ الاستثمار، بهدف جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، القادرة على توفير فرص العمل، وخفض معدلات البطالة، وتحقيق دخول متنامية، تضمن مستويات معيشة أفضل لكل المصريين، وتحقق العدالة الاجتماعية المنشودة والمستحقة لأبناء هذا الوطن.

كما أشار إلى أن الدولة المصرية نجحت خلال الفترة الأخيرة في حل العديد من المشكلات التي كانت تواجه عددا من الاستثمارات العربية القائمة بمصر، من خلال آلية تسوية المنازعات وعمليات التصالح وتسوية العقود، وغيرها من آليات عدة انتهجتها الدولة من أجل تيسير وتحسين مناخ الاستثمار، والتأكيد للمستثمرين أن الحكومة الحالية لديها من العزم والجدية والقدرة والإرادة السياسية ما يجعلها تبذل كافة الجهود القانونية والإجرائية الممكنة من أجل حل مشكلات جميع المستثمرين ودعم وتنقية بيئة الأعمال بمصر.

تلى ذلك كلمة ترحيبية من الدكتور سلطان الجابر وزير الدولة بالإمارات العربية المتحدة، نقل في بدايتها تحيات قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وتمنياتها بالنجاح والتوفيق لهذا الحدث الهام ليحقق الأهداف المنشودة منه في تنشيط المناخ الاستثماري في مصر وذلك من خلال توفير منصة تجمع المستثمرين الخليجيين والمصريين للبحث في الفرص الاستثمارية المتاحة ومناقشة المواضيع التي ينبغي التصدي لها ومعالجتها من أجل تحفيز تدفق رؤوس الأموال وإقامة المشاريع وتحقيق النمو الاقتصادي.

وقال إننا تعلمنا من قيادتنا في الإمارات العربية المتحدة تحويل التحديات إلى فرص مجدية. وقال إن مصر بحاجة ماسة في هذه المرحلة إلى تعزيز الأمن والاستقرار، موضحا أن تحقيق ذلك يتطلب ضمان النمو الاقتصادي المستدام، وأكد أن انعقاد هذا المنتدى يؤكد الثقة بأن الكفاءات المصرية، وبدعم من الأشقاء والأصدقاء، قادرة على التصدي للتحديات التي تواجه الاقتصاد المصري وإيجاد الحلول المطلوبة لها. ودعا المشاركين في جلسات وورش عمل المنتدى إلى الانخراط في حوار جاد وصريح، لاسيما بشأن التحديات وكيفية تحويلها إلى فرص مجدية من خلال توفير القوانين الاستثمارية المطلوبة لجذب الاستثمارات التي تحقق قيمة إضافية.

وأكد بأن عوامل النجاح لوضع الاقتصاد المصري على طريق النمو المستدام موجودة جميعها، فمصرُ لديها موارد طبيعية وفيرة، وكوادر بشرية مؤهلة، ورؤوس أموال كبيرة، والمطلوب هو ضمان تفاعل هذه العوامل بالطريقة الصحيحة لتؤتي النتائج المرجوة.

وقد شملت الجلسة الأولى للمؤتمر مشاركة كل من الدكتور زياد بهاء الدين نائب رئيس الوزراء المصري، والدكتور أحمد جلال وزير المالية المصري، والدكتور هشام رامز محافظ البنك المركزي المصري، والسيد عمرو موسى رئيس لجنة تعديل الدستور، فضلا عن مشاركة السيد محمد العبار رئيس مجلس إدارة شركة إعمار، وكيريل ديميتريف الرئيس التنفيذي للصندوق الروسي للاستثمار المباشر.

كما أقيمت حلقة نقاشية صباح اليوم ضمن فعاليات وجلسات المنتدى تحت عنوان «سياسات الاستثمار ومجالاته بمصر»، تضمنت مناقشة استراتيجية مصر الإقتصادية، ودور الإستثمار فى زيادة التطوير والدخل وإتاحة فرص العمل، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتحسين المشهد الاستثمارى فى مصر مؤسسيا وتنظيميا، فضلاً عن استعراض السياسات والأنظمة والقوانين الإستثمارية، والمشهد الإستثماري والحوافز والفرص المتاحة، مع مناقشة دور السوق المصرية في تحفيز الإقتصاد من خلال سوق الأوراق المالية.

هذا، وقد تضمنت جلسات وفعاليات اليوم الاول من المنتدى ورشة عمل متخصصة حول دور الطاقة الجديدة والمتجددة فى إحداث التنمية المستدامة، وسبل تأمين إمدادات الطاقة والبحث عن الاستخدامات المثلى للطاقة الجديدة في مصر والدول العربية، مع استعراض السياسات المنظمة لاستخدامات الطاقة في مصر. وقد شارك فى هذه الجلسة النقاشية كل من المهندس محمد مصطفى إمام وزير الكهرباء والطاقة المصري، والسيد بدر سعيد اللمكي، مدير إدارة وحدة الطاقة النظيفة بشركة «مصدر»، والسيد خالد أبو بكر المدير التنفيذي لشركة طاقة، ورجل الأعمال المصري أحمد السويدي العضو المنتدب لشركة السويدي إليكتريك، والسيد طارق السيد نائب رئيس شركة بوز آند كومباني.

كما تضمنت فعاليات اليوم الأول ثلاث ورش عمل مغلقة فى مجالات «الإسكان والعقارات»، بمشاركة المهندس إبراهيم محلب وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ونخبة من رجال الأعمال والمتخصصين من دول الخليج والمصريين، وفي مجال الزراعة والأغذية بمشاركة الدكتور أيمن أبو حديد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية، وورشة عمل ثالثة حول قطاع البترول بمشاركة المهندس شريف إسماعيل وزير البترول والثروة المعدنية بمصر.

■ نستهدف إقامة استثمارات عربية بينية تدعم الاقتصاد وتدفع عجلة التنمية

«المركزي المصري» يتوقع مزيدا من المساعدات الخليجية

«رويترز»: قال محافظ البنك المركزي المصري هشام رامز امس إنه يتوقع مزيدا من المساعدات الخليجية فضلا عن 12 مليار دولار تعهدت بها دول المنطقة منذ عزل الجيش الرئيس الإسلامي محمد مرسي في يوليو.

وسئل عما إذا كان يتوقع مزيدا من المساعدات فرد بالإيجاب مضيفا انه لا يعرف حجمها تحديدا. وكانت كل من الكويت والسعودية والإمارات قدمت مساعدات لمصر.

وأضاف على هامش «المنتدى الاستثماري المصري الخليجي» في القاهرة أن مصر لا تعتمد على المساعدات فحسب بل على تدفق الاستثمارات أيضا.

استثمارات دول الخليج في مصر بلغت 49.8 مليار دولار

«رويترز»: قال وزير الاستثمار المصري أسامة صالح امس إن إجمالي استثمارات دول الخليج في مصر يبلغ 49.8 مليار دولار مقارنة مع اجمالي الاستثمارات الغربية البالغ 46.2 مليار دولار.

وكان صالح يتحدث في افتتاح «المنتدى الاستثماري المصري الخليجي» في القاهرة الذي تسعى مصر من خلاله لدعم اقتصادها وجذب استثمارات جديدة.

وتعتزم مصر طرح نحو 60 مشروعا على المستثمرين الخليجيين خلال الملتقى الذي يستمر يومي الأربعاء والخميس. ويشارك في الملتقى وزراء المجموعة الاقتصادية في مصر ونحو 500 من رجال الأعمال المصريين والخليجيين والأجانب.

مصر توافق على سداد 1.5 مليار دولار من ديون شركات النفط الأجنبية

«رويترز»: قال رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي امس إنه تمت الموافقة على سداد 1.5 مليار دولار من مديونية شركات البترول الأجنبية.

وكانت الحكومة قد قالت في وقت سابق إن المستحقات المتأخرة لتلك الشركات تبلغ 6.2 مليار دولار. وقال الببلاوي في افتتاح «المنتدى الاستثماري المصري الخليجي» في القاهرة إن مصر تريد الوصول بالنمو الاقتصادي إلى 3.5 بالمئة بنهاية العام المالي 2013-2014. وسعى الببلاوي لطمأنة المستثمرين بشأن الوضع الداخلي قائلا «الدولة في غاية القوة و «نحن» مصممون على تنفيذ خارطة الطريق».

بالمقارنة مع 1.54 تريليون دولار في عام 2012

«إرنست ويونغ»: 1.72 تريليون دولار الأصول المصرفية الإسلامية العالمية في عام 2013

قطر وإندونيسيا والسعودية وماليزيا والإمارات وتركيا تستحوذ على 78 في المئة من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية العالمية

قيمة الأصول المصرفية الإسلامية العالمية التي تمتلكها المصارف التجارية وصلت إلى 1.54 تريليون دولار أمريكي في عام 2012

توقع أحدث تقرير حول التنافسية العالمية للقطاع المصرفي الإسلامي -2013 2014، والذي أطلقته إرنست ويونغ «EY» امس خلال المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية في المنامة بالبحرين، أن تصل قيمة الأصول المصرفية الإسلامية العالمية التي تمتلكها المصارف التجارية إلى 1.72 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2013 بالمقارنة مع 1.54 تريليون دولار أمريكي في عام 2012.

وكشف التقرير أن ستة من أسواق النمو السريع، وهي قطر وإندونيسيا والسعودية وماليزيا والإمارات وتركيا، تمثل نسبة 78 في المئة من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية التي تمتلكها المصارف التجارية في العالم، باستثناء إيران. ويتضمن ذلك المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية على حد سواء. كما ازداد الطلب على المراكز المرجعية القائمة والجديدة، بما في ذلك البحرين وماليزيا، لتوفير القيادة للمرحلة المقبلة من تنمية القطاع.

وفي هذا السياق، قال غوردون بيني، الشريك ورئيس قطاع الخدمات المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في «EY»: «نعتقد أن مقياس نجاح مستقبل المصارف الإسلامية سيعتمد بصورة أقل على نمو الأصول، وبشكل أكبر على نوعية هذا النمو، وتتمثل العوامل المحددة لذلك في التأثير الناجم عن الأعمال المصرفية المسؤولة، والنمو الشامل، والمواءمة مع فئة أصول الحلال الواسعة. كما تتحول أنماط التجارة بشكل كبير لصالح أسواق النمو السريع، وسوف تكون قطر وإندونيسيا والسعودية وماليزيا والإمارات وتركيا الدول الرئيسية المستفيدة من ذلك التغيير. وتستعد المصارف التي تمتلك علاقات اتصال قوية في الأسواق والقطاعات الرئيسية لكسب الأرباح».

وتحتضن قطر وإندونيسيا والسعودية وماليزيا والإمارات وتركيا 17 من أصل أفضل 20 مصرفاً إسلامياً، بالإضافة إلى الهيئات التي تضع معايير الأعمال المصرفية الإسلامية العالمية. وتمتلك تلك الدول أكبر تجمّع لرأس المال المادي والفكري في القطاع، والذي سيدفع المرحلة المقبلة من التنمية في الأسواق الحالية والجديدة.

من جانبه، قال أشعر ناظم، الشريك ورئيس مركز الخدمات المصرفية الإسلامية في «EY»: «تحظى البحرين وأسواق النمو السريع الستة بأهمية بالغة لتدويل القطاع المصرفي الإسلامي في المستقبل. ونحن نتوقع أن ينمو القطاع المصرفي الإسلامي بمعدل نمو سنوي مركب 19.7 في المئة في قطر وإندونيسيا والسعودية وماليزيا والإمارات وتركيا، ليصل إلى 1.6 تريليون دولار أمريكي في العام 2018 مقارنة مع 567 مليار دولار أمريكي في عام 2012».

مؤكداً أن مشاركة القطاع الخاص رغم ما تجده من دعم حكومي دون المأمول

العساف: نتوقع انخفاض الدين العام إلى 3.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام الحالي

العساف ونائب الصندوق الدولي والمبطي في حفل الافتتاح

افتتاح اعمال مؤتمر «اقتصاديات الشرق الأوسط ودور القطاع الخاص» والذي اقيم بمقر مجلس الغرف السعودية بمشاركة نحو 500 شخصية اقتصادية، أن القطاع الخاص شريك اساسي في التنمية، مشيرا الى انه بالرغم من سياسات الإصلاح الاقتصادي والدعم الذي تقدمه الدولة ما زال دور القطاع الخاص على مستوى المنطقة متواضعا وحجم استثماراته ضئيلا، مستركا بقوله: «كثير من الدول تبنت سياسات لدعم مشاركة القطاع الخاص وخاصة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يحظى بعناية كبيرة وهناك تجارب دولية رائدة يمكن الاستفادة منها».

وشدد العساف على ان توفير البيئة الاستثمارية تعتبر من اهم المقومات لتعزيز مشاركة القطاع الخاص، مطالبا كافة الجهات المعنية بالعمل على ذلك وتسهيل حصول القطاع الخاص على التمويل وتحسين بيئة الأعمال.

وأشار العساف لتجربة المملكة في تفعيل دور القطاع الخاص واصفا إياها بالجيدة ويتضح ذلك من توفير الاستقرار المالي والسياسات الاقتصادية المستقرة والمشجعة، والإنفاق الاستثماري الذي يفتح فرصا استثمارية ضخمة للقطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية وتذليل العقبات، تطوير الأنظمة التجارية والقضائية، تيسير الحصول على التمويل، ودعم صناديق الاستثمار.

وعبر وزير المالية عن تطلعه لتطور سريع في السياسات الإصلاحية والهيكلية لتحقيق الشراكة الكاملة بين القطاعين العام والخاص في المنطقة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

من جهته، ذكر المهندس عبدالله بن سعيد المبطي رئيس مجلس الغرف السعودية في كلمة له ان انعقاد هذا المؤتمر يأتي في توقيت ما زالت فيه بعض دول المنطقة تعاني ظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة وتعاني من بطء النمو الاقتصادي وضعف في الحركة التجارية والاستثمارية كما يأتي في توقيت يركز فيه متخذي القرارات الاقتصادية في المنطقة على السياسات التي لها شعبية لدى القاعدة العريضة من المجتمع وهو ما قد لا يتناسب أحيانا مع ظروف وطبيعة عمل القطاع الخاص.